

باب: مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ^(١)

قال ابن آجروم: (المرفوعات سبعة^(٢))، وهي: الفاعل^(٣)، والمفعول الذي لم يسم فاعله^(٤)، والمبتدأ، وخبره^(٥)، واسم كان وأخواتها^(٦)، وخبر إن وأخواتها^(٧)

(باب مرفوعات الأسماء) خاصة.

المرفوعات من الأسماء سبعة؛ وهي:

الفاعل، كـ (قام زيد).

والثاني: المفعول الذي لم يسم فاعله، كـ (ضرب عمرو)، بضم الضاد وكسر الراء.

الثالث والرابع: المبتدأ وخبره، كـ (زيد قائم).

والخامس: (اسم كان) كـ (كان زيد قائماً)، واسم أخواتها، كـ (أمسى زيد ضاحكاً).

والسادس: خبر إن، كـ (إن زيدا قائم)، وخبر أخواتها كـ (ليت عمراً موسراً).

قال ابن آجروم: (والتابع للمرفوع^(٨))، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل^(٩)

(١) من إضافة الصفة للموصف، أي: الأسماء المرفوعة، بدأ بها لأنها العمد في الكلام، وثني بالمنصوبات لأنها الفضلة غالباً وثلت بالمجرورات لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلاً دون المنصوب لفظاً.

(٢) أي: المرفوعات من الأسماء: سبعة بالاستقراء.

(٣) نحو: قد قام زيد قدمه: لأن عامله لفظي، وقدم بعضهم الابتداء، نظراً إلى أنه أصل المرفوعات.

(٤) أي: لم يذكر فاعله الاصطلاحي، ثنى به لأنه ينوب عن الفاعل، نحو: ضرب زيد (٢)، فإن أصل الكلام: ضرب عمرو زيدا، فحذف عمرو، لغرض، ثم أقيم المفعول مقامه، في كونه عمدة مرفوعاً.

(٥) هذان: هما الثالث، والرابع، من مرفوعات الأسماء، نحو: زيد قائم.

(٦) أي: نظائرها في رفع المبتدأ، ونصب الخبر، نحو: كان زيد قائماً.

(٧) أي: نظائرها في رفع الخبر، نحو: إن زيدا قائم.

(٨) وهو: تمام المرفوعات السبعة.

والسابع: التابع للمرفوع، وهو أي: التابع أربعة أشياء:

أولها: النعت، نحو: قام زيد العاقل.

وثانيها: العطف، نحو: قام زيد وعمرو.

وثالثها: التوكيد، كـ (قام زيد نفسه).

ورابعها: البدل، كـ (قام زيد أخوك).

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل فقد ذكر لكل واحد منها باباً على هذا الترتيب، وقد بدأ بالأول فقال:

(١) قدم النعت، لأن النعت والمنعوت، كالشيء الواحد، نحو: جاء زيد الكاتب، ثم ثنى بالعطف، وهو نوعان، فذكر عطف النسق، نحو: جاء زيد وعمرو، وثالث بالتوكيد، نحو: جاء زيد نفسه، ورابع بالبدل، نحو: جاء زيد أخوك، ذكرها مجتمعة وسيأتي تفصيلها على هذا الترتيب باباً باباً، صنع ذلك تسهيلاً للمستفيد، وذلك: لأنه إذا عرفهن جملة، بقي متشوقاً إلى معرفة معانيهن، وأهمل عطف البيان ولعله استغناء عنه بالبدل، لأن القاعدة: أن ما صح جعله عطف بيان، صح جعله بدلاً، وبالعكس إلا في مسائل معروف.